

إصدارات

الديمقراطية نظام معقد لا وصفة جاهزة لها

محمد الحماصبي

كاتب مصري



أداء المؤسسات الديمقراطية (أحزاب، برلمان، انتخابات، حكومة...) في دول الديمقراطية الراسخة ونظائر هذه المؤسسات في الكثير من الدول الأفريقية والآسيوية وفي أميركا اللاتينية. ففي هذه الدول حملت المؤسسات الديمقراطية سمات مجتمعات كالفكر المدقع، وشيوع الأمية، وغلبة الانتماءات الإثنية، وممارسات الزبانية السياسية على قيم المواطنة والانتماء الوطني. ومن ثم يتعين على الباحث في موضوع الانتقال إلى الديمقراطية إدراك أنها عملية طويلة الأجل، ومعقدة، وديناميكية، ومفتوحة النهايات، وأن عليه الأخذ بعين الاعتبار اختلاف البيئة التي تتشكل فيها مضامين القيم الديمقراطية والأشكال التنظيمية التي تتخذها.

ورأى أن الديمقراطية تنهض بجناحين، جناح إجرائي يتعلق بالتقنيات والمؤسسات الانتخابية والتمثيلية ونزاهتها، وجناح موضوعي يتصل بنوعية الحكم وجوبته ومضمون السياسات العامة وتمكين المجتمع، ظهر هذا المعنى في الأفكار الخاصة بالحق في الديمقراطية، فبرز على سبيل المثال في الإعلان الذي أصدره الإتحاد البرلماني الدولي في العام 1997، تحت اسم "الإعلان العالمي للديمقراطية" والذي أشار في الجزء الخاص بمقومات الحكم الديمقراطي إلى حق كل فرد في المشاركة في إدارة الشؤون العامة في بلده، وتعزيز التعددية السياسية والحزبية، وآليات الرقابة المستقلة والمحيدة والفعالة التي تكفل حكم القانون وتضمن الشفافية والمحاسبية، وإضافة إلى دور هيئات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الحرة في تهئية البيئة المناسبة للممارسة.

وتابع أن الديمقراطية بإيجاز هي أسلوب ومضمون؛ شكل ومحتوى. وهناك أنماط ونماذج متنوعة لها تدور بين أنصارها جدالات فكرية ممتدة، وعند مقارنة الأهداف بما تحقق فعلا يتضح أن الانتقال إلى الديمقراطية في الكثير من البلاد لم يحقق كل النتائج أو الأمل التي دارت بخلد المدافعين عن هذا الانتقال.

وتواجه النظم الديمقراطية وخصوصا الديمقراطيات الجديدة أربعة تحديات أساسية: أولها تحدي الحفاظ على الإجماع العام بين الفاعلين السياسيين على قواعد العملية الديمقراطية في مواجهة النزاعات العرقية والسليالية، والأصوليات الدينية التي تتصالح مع الآخرين بمنهج الإقصاء والتهيش واستبدالها بالأسلوب الديمقراطي لتحقيق أهداف غير ديمقراطية. ويرتبط ذلك تحدي تصاعد الاتجاهات البيئية والشعبوية، والتي حققت مكاسب انتخابية في عدد من دول الديمقراطية المستقرة في أوروبا.

وثانيها تحدي غياب العدالة وتكاؤ الفرص الناشئة عن ديناميات النظام الرأسمالي، واستمرار تزايد الفجوة بين الأغنياء والقراء في داخل كل دولة، وبين الدول الغنية والدول الفقيرة. وثالثها تحدي التكيف مع الصعود الاقتصادي الآسيوي -وفي قلبه الصين- وذلك بسبب اختلاف القيم الآسيوية عن بعض الثقافة الديمقراطية في الدول الغربية مثل تركيزها على الجماعة وليس الفرد، واهتمامها بالتوافق والإجماع أكثر من الجدل والاختلاف، وحرصها على التضامن الجماعي أكثر من الحرية الفردية.

ورابعها ازدياد دور القادة الأفراد في العملية السياسية، وظهور نموذج "الرجل القوي" القادر على كسب تأييد أصوات الناخبين في كل من نظم الديمقراطيات الجديدة وتلك الراسخة على حد سواء.



بين الفوضى والديمقراطية خيط رفيع

الخرطوم تقطع الطريق على محاولات الدوحة إعادة تدوير الإخوان

قطر تحرك أذرعا لتقويض السلطة الانتقالية في السودان



محاولة لإحياء الماضي

في يونيو 2018، وهو اللقاء الذي تكرر مع تعيين السفير الحالي، عبدالرحمن الكبيسي في أكتوبر من العام ذاته، واجتمع أيضا أكثر من مرة مع قادة المكتب قبل صدور قرار بحلّه. وما زالت قطر تحاول استعادة زمام المبادرة من خلال ملف السلام، باعتباره مدخلا مناسباً لمباشرة دورها في السودان، وهو ما أشار إليه المبعوث القطري مطلق الحطاني في اجتماعه مع نائب مجلس السيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي) نهاية الشهر الماضي، علاوة على عدم التخلي عن ملف المساعدات الإنسانية، والعمل على تجاوز حصاره.

تسريع وتيرة محاكمة رموز النظام السابق يقطع الحبل السري بين هذه الشخصيات والنظام القطري الذي يحاول تطويق وجوده في السودان

وكشف المتحدث باسم تجمع المهنيين السودانيين، محمد ناجي الأصب مؤخرًا، عن مخطط بحري الترتيب له في ولايات دارفور الثلاث لإحداث فوضى أمنية تعيق التوصل إلى اتفاق سلام، مع استمرار وجود قيادات محسوبة على الحركة الإسلامية على علاقة خفية بالنظام القطري.

وحذر الأصب، في مؤتمر صحفي عقده مؤخرا، من تورط والي وسط دارفور الأسبق الشراتي جعفر عبدالحمم، وزعيم الميليشيات المسلحة المطلوب لدى المحكمة الجنائية الدولية، علي كوشيب، لخلق فوضى الأوضاع الأمنية. وما يهدد بانفجار جماعة هذه التحذيرات في وقت انطلقت فيه السبت الماضي، مسيرات احتجاجية في غرب كردفان بمشاركة من كل محليات الولاية الـ14 إلى جانب مشاركة ولايات شمال كردفان وغرب وجنوب كردفان وشرق دارفور، طالبت برحيل الحكومة الانتقالية وتحسين الأوضاع الاقتصادية وتحقيق السلام، وهو الخطاب الذي يتماشى مع أهداف القوى الإسلامية المدعومة من الدوحة.

وبدأت المسيرات بعد أن حوّل المؤتمر الوطني المنحل نشاطه إلى الولايات، ونظم سلسلة من التحركات بدأت بولاية الجزيرة، وغرب كردفان، والخرطوم، وشهدت صدامات عنيفة بين منتسبي نظام البشير وقوى الحرية والتغيير، وتبنتها تيارات وأحزاب قريبة من قطر.

وتتزايد تخوفات السلطة الانتقالية في السودان من إمكانية إذكاء الصراعات القبلية والشعبية بين المواطنين في الولايات المختلفة، ارتباطا بخطاط قطرية (وتركية) سابقة مهدت لاندلاع حروب أهلية في سوريا وليبيا، استغلالا للبيئة الأمنية الهشة.

إلى انقلاب عسكري واستعادة حكم الكيزان (الإخوان).

وأضاف عبدالرحمن أن محاولات الدوحة الأخيرة ظهرت من خلال التعاون مع إسلاميين انشقوا عن البشير في أواخر سنوات حكمه، مثل غازي صلاح الدين، ما يدعم الربط بين مصدر جهاز المخبرات العامة وبين مسيرات "الزحف الأخضر" التي طالبت بعدم المساس بالشرعية الإسلامية ووقفت خلفها قيادات من حزب المؤتمر الوطني المنحل.

والمع عدد من القيادات السياسية التي عملت بجوار البشير مبكرا، إلى الرغبة في تشكيل كيانات حزبية واجتماعية جديدة تتماشى مع التطورات التي أوجدها الحراك الثوري، تقود في النهاية إلى وضعها في بوتقة أو تحت مظلة واحدة تستوعب كل الأطياف الإسلامية. ووجهت أصابع الاتهام إلى الدوحة، حيث ترعى هذه الفكرة وتريد تسويقها على نطاق واسع.

وأوضح عبدالرحمن، أن قطر بالتوازي مع ذلك تستخدم دعابة موجهة عبر أدواتها الإعلامية لخلق شعور عدائي ضد معسكر الاعتدال العربي، المكون من مصر والسعودية والإمارات والبحرين، وتليب الرأي العام ضد الحكومة وتصويرها على أنها انحرفت عن مسار الثورة.

على جانب آخر، اتهمت مصادر سودانية، كوادر محسوبة على نظام البشير في مناطق الهامش حصلت من قبل على تمويلات قطرية من خلال مكتب سلام دارفور قبل إغلاقه من أجل إشغال الأوضاع مجددا، مرجحة أن تضم جهات التحقيق في المستقبل الشخصيات التي ترأست هذا المكتب أثناء حكم البشير، وجميعها على علاقة مثبتة بدولة قطر.

وأعلن المجلس العسكري، في أغسطس الماضي، قرارا بحل مكتب سلام دارفور وإعفاء رئيسه مجدي خلف الله من منصبه، على خلفية إعلان الدوحة دفع 800 مليون دولار إلى المكتب بزعم دعم جهود إعادة الإعمار في منطقة دارفور، وعد هذا القرار ضمن خطوات متباعدة أصدرها المجلس ضد الجماعات والمؤسسات المنتمية إلى تنظيم الإخوان.

ومكثب سلام دارفور الذي تعاقبت على رئاسته عناصر إخوانية، هي: مجذب الخليفة، وأمين حسن عمر، فضلا عن مجدي خلف الله، كان ذراعا قطرية داخل القصر الرئاسي السوداني، لتنفيذ أجندة الدوحة الخفية تحت ستار السلام، وأن هذه الشخصيات متورطة في خروج المواطنين للشارع في شرق دارفور الشهر الماضي.

واجتمعت قيادة المكتب مرارا مع مسؤولين قطريين في السودان خلال حكم البشير، والنقى السفير القطري السابق راشد بن عبدالرحمن النعيمي، مجدي خلف رئيس مكتب سلام دارفور

أن تخسر السودان، أو تصبح عنصرا غير مؤثر في تفاعلاته السياسية مستقبلا.

قالت قيادات تابعة لتحالف الحرية والتغيير، حضرت لقاء الثلاثاء مع حمدول، لـ"العرب"، إن الاجتماع ناقش باستفاضة دوافع رئيس الحكومة تجاه تلمين موقفه من شخصيات إسلامية، وقيامه بعقد لقاء مع ممثلين لحزب المؤتمر الشعبي، الذي أسسه الراحل حسن الترابي، وكذلك بلقاغه مع غازي صلاح الدين الأسبوع الماضي، بعيدا عن التنسيق مع التحالف، وجاء الرد بأن تلك الحوارات لا قيمة لها ولن تغير الموقف الرافض لقوى الثورة المضادة.

يتصور حمدوك أن الحوار مع قوى إسلامية متلونة سيكون كفيلا بوقف ممارساتها الرامية للعودة إلى الحكم، أو التسليم بالأمر الواقع الجديد، كما يعتقد أنه سيفك العيث التي تقوم به جهات خارجية تسعى لتوظيفهم سياسيا حتى لا يتلائم وجودها في السودان. والأهم أنه يغازل بهذه الوسيلة دوائر إقليمية ودولية لا تزال ترعى مسألة انخراط الإسلاميين في العمل السياسي، وهو ما يمكنه من الحصول على مساعدات.

وأوضحت المصادر ذاتها، أن قيادات الحرية والتغيير توصلت إلى اتفاق مع رئيس الحكومة يقضي بفتح مسارات جديدة للتواصل مع القوى الوطنية التي لم تتكلم بالفلساء، والاتفاق على تسريع إدماج مؤسسات الحكم المدني في السلطة عبر تعيين المجلس التشريعي، والحصول على موافقة البرلمان أولا في أي خطوة ترتبط بالتعامل مع فلول النظام البائد في إشارة ترمي إلى تضيق مساحة المناورة على الحركة الإسلامية التي تريد توظيف السيولة التي تخيم على أداء الحكومة، وموقفها الذي يبدو متذبذبا بين التقويض والحوار.

خلص اجتماع الثلاثاء إلى موقف واضح تجاه قوى الإسلام السياسي التي كانت شريكة في الحكم السابق، يفرض التعامل معها وفقا للوثيقة الدستورية التي تحظر انخراطها في إدارة المرحلة الانتقالية والتأثير فيها، مع تشديد الإجراءات الأمنية حال خرقها للقانون.

ويرى مراقبون، أن تسريع وتيرة الإجراءات القضائية يقطع الحبل السري بين هذه الشخصيات والنظام القطري الذي يحاول تطويق تواجد في السودان لصالح تمويل بعض الكيانات السياسية والانطلاق من مشكلات الهامش لتقويض السلطة الانتقالية.

أحراق بأدوات محلية

أكد الباحث في الشؤون الأفريقية، حمدي عبدالرحمن، لـ"العرب"، أن قطر لجأت إلى طرق غير مباشرة لإعادة إنتاج نظام الإخوان مرة أخرى، عبر توظيف أدواتها المحلية لتعطل السلطة الانتقالية وإفشالها بشكل يدفع

لم تفلح الهزائم التي تلقتها الحركة الإسلامية السودانية، في ثني قطر عن مدها بالمساعدات، حيث لم تتوقف محاولاتها لإعادة تدويرها بما يتماشى مع طبيعة المشهد السياسي، وتتبنى طرقا التفاضلية مختلفة لتزوير شخصيات سياسية محسوبة على نظام الرئيس السابق عمر البشير، كي تخترط في المقاطع الجديدة، مستفيدة من قدرتها على التلون والتسلل.

الخرطوم - تشكل الأذرع السياسية التابعة لنظام البشير، إحدى الأدوات الرئيسية للتدخل القطري في شؤون السودان، بعد أن أقدمت على تنظيم مسيرات معارضة للسلطة الانتقالية تحت مسمى "الزحف الأخضر"، في وقت يسعى فيه العديد من الرموز للانخراط في المعترك الراهن.

تنبهت جهات حكومية قبل أيام للخطورة الشديدة التي تمثلها تحركات بعض الشخصيات والقوى الإسلامية في الوقت الذي تتزايد فيه التحذيرات الداخلية والخارجية، وأصدت، الثلاثاء، اللجنة المكلفة بالتحقيق في بلاغ الانقلاب العسكري على السلطة قبل ثلاثة عقود أوامر بالقبض على مجموعة جديدة ممن شاركوا في انقلاب البشير. شملت إجراءات القبض عددا من السياسيين المعروفين بمبوالهم الإسلامي وقريب من قطر، على رأسهم غازي صلاح الدين العتباتي، رئيس حزب الإصلاح الآن، وزعيم ما يسمى بـ"الجبهة الوطنية"، ومعه كل من، علي كرتي، إبراهيم غندور، صديق فضل، الصافي نورالدين، عمر سليمان، عبدالمنعم محمد الزين، الهادي عبدالله، مهدي إبراهيم، تاج سر مصطفى، ومصطفى عثمان إسماعيل.

جاءت هذه الخطوة بعد انتشار معلومات حول قيام عدد من القيادات بإعادة إنتاج بعض الأحزاب، وتشكيل تنظيمات بمسميات قابلة للتناغم مع الحياة السياسية الجديدة، وتستطيع استيعاب القوى المحسوبة على الحركة الإسلامية بسهولة.



قطر لجأت إلى توظيف أدواتها لتعطيل السلطة الانتقالية

بدأت الدوحة تعمل على تنفيذ هذه الفكرة منذ إسقاط نظام البشير، وفقدان حزب المؤتمر الوطني الحاكم، والأحزاب القريبة منه الكثير من مقومات الاستمرار، وتصاعد حدة العداء الشعبي، على أمل الصبر قليلا لتتمكن من العودة إلى السلطة من الباب الديمقراطي، عندما يتم الوفاء بالاستحقاقات الانتخابية المنتظرة.

جماعة قطر

لم تحتمل قوى الحرية والتغيير التي قادت الحراك الثوري وهي تمثل ظهيرا شعبيا للحكومة الحالية، الصمت كثيرا على الحيل والإلاعاب التي يمارسها ما يسمى بـ"لوبي قطر" أو "جماعة قطر في السودان"، وعقدت اجتماعا، الثلاثاء، مع حمدوك بحضور عدد من الوزراء لمناقشة كيفية التعامل مع تنامي حضور الكيانات المحسوبة على نظام البشير.

انتهى اللقاء بالاتفاق على التواصل مع الحركات المسلحة من أجل تكليف ولاية مدنيين، بشكل سريع للتعامل مع المؤامرات التي تحاك في الأقطار، ومنع القوى الإسلامية من التعادي في استغلال الأوضاع الهزينة في الأقاليم.

أصبحت مناطق الأطراف أو الهامش، بابا تتسلل منه عناصر الحركة الإسلامية، وتجد فيه الدوحة سيولة تساعد على زيادة الارتباك في جسم السلطة الانتقالية، كي لا تتلفت إلى عمليات الترتيب التي تقوم بها الحركة الإسلامية، وفي القلب منها جماعة الإخوان، بالتنسيق مع قطر التي تخشى